ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

التحول من نظام الكوطا إلى المناصفة: دراسة مقارنة لمكاسب المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في عهد كل من الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعبد المجيد تبون(1999-2022)

The shift from quotas to parity : A comparative study of the gains of the political participation of Algerian women under the presidency of Abdelaziz Bouteflika and Abdelmajid Taboun(1999-2022)

د إكرام بركان

كلية الحقوق والعلوم السياسية (الجزائر)، i.berkane@univ-setif2.dz

تاريخ الإستلام: 03/ 02 / 2022 **تاريخ القبول**: 06/ 06 / 2022 **تاريخ النشر**: 14/ 06 / 2022

ملخص:

في الوقت الذي ساد فيه نوع من التفاؤل حول تدعيم وتمكين المرأة سياسيا في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، هاهي سلسلة المكاسب السياسية ترجع إلى نقطة البداية إثر ثلاثة تجارب انتخابية شكلت فيها المشاركة النسوية انتكاسة حقيقية منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون سدة الحكم.

تأسيسا لما سبق، و في محاولة لتقييم وضع النشاط السياسي للمرأة الجزائرية في عهد الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعبد المجيد تبون، يناقش هذا المقال أسباب تنامي وتراجع المشاركة السياسية النسوية في الجزائر ، كما ينظر إلى مدى فعالية التشريعات والقوانين المطبقة - لكليهما - في تكريسها لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين سياسيا، لتوصل إلى أن الضمانات القانونية والسياسية الممنوحة للمرأة الجزائرية، لم تسفر عن تقديم هذه الأخيرة لمساهمات نوعية في العمل السياسي تعكس مستوى الضمانات المسخرة لتفعيل ذلك الدور.

الكلمات المفتاحية:التعديل الدستوري، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، عبد العزيز بوتفليقة، عبد المجيد تبون ، قانون المناصفة ، نظام الكوطا.

***

Abstract:

While optimism prevailed about women's political empowerment During Abd Al Aziz Bouteflika's Presidency **.**The series of political gains goes back to the starting point After three electoral experiences in which women's participation constituted a real setback since Abdelmadjid Tebboune became president.

Based on the above , and as an attempt to assess the political activity of Algerian women under the presidency of Abdelaziz Bouteflika and Abdelmajid Taboun.This article discusses the reasons for the growth and decline of women's political participation in Algeria, it also looks at the effectiveness of the legislation and laws that have been applied - for both - to establish the principle of equal opportunities between men and women politically, to conclude that the legal and political guarantees given to Algerian women did not give qualitative contributions to political action that reflect the level of guarantees to activate that role.

Keywords*: Abd Al Aziz Bouteflika , Abd Al Majid Taboun , Algerian women's political participation , Constitutional amendment, Parity law ,Quota system .*

I. مقدمة

اعتراف السلطة الجزائرية منذ البداية بالحضور الكامل غير المنقوص للنساء في العالم الاجتماعي والسياسي استدعي تغيير الأفكار الاجتماعية، الثقافية، السياسية السائدة من خلال إعادة بناء فهم المرأة للسياسة واعتبارها كطرف فاعل مثلها مثل الرجل مكفولة الحقوق عبر مختلف الدساتير والتشريعات الوطنية.

وعوضا من أن يدفع ذلك التغيير بالمرأة نحو المزيد من الفعالية والحضور، لا يزال التواجد السياسي للمرأة الجزائرية محدودا في مختلف مراكز القرار، وإن كان بدرجات متفاوتة، ولكنه في عمومه محدود قياساً إلى نسبتها لعدد السكان الإجمالي أو إلى نسبة المرأة التي يحق لها الاقتراع أو الترشيح أو التمثيل.

هذا الواقع يؤكد أن دخول المرأة الجزائرية اليوم إلى البرلمانات والمجالس والوزارات والسفارات لا يلغي حقيقة الجدل الدائر حول "القيمة المضافة" للتواجد النسائي في مواقع صنع القرار– خاصة البرلمان باعتباره أحد الأعمدة الثلاثة للدول الديمقراطية، وبالنظر لتأثير تشكيلته على نوعية الحكومة فى الدولة- وحول ما إذا كانت آليات العمل السياسية "مواتية" لتعزيز دور المرأة الجزائرية في العمل السياسي.

الإشكالية:

في محاولة لتقييم نوعية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لكل من الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعبد المجيد تبون، يهتم هذا المقال بدراسة وضع النشاط السياسي للمرأة الجزائرية بين الضرورة والاضطرارية، ويتساؤل حول ما إذا كانت التجارب السياسية للنساء في الجزائر – في عهد كلا الرئيسين - تؤخذ فعلا بعين الاعتبار كمكاسب حقيقية أم أنها مجرد مسايرة لموجة التمكين السياسي للمرأة دوليا؟

التساؤلات الفرعية :

- هل جاءت نسب تمثيل المرأة بسبب الوعي لدورها ؟ أم أن اتجاهات المجتمع الجزائري وخاصة الدولي منه - وعدم قناعتهم بمشاركة المرأة في الحياة السياسية- دفعت السلطة الجزائرية لتفعيل دورها ووضع تشريعات تسمح بوصولها إلى المجالس المنتخبة ؟
- لماذا أعطى قانون المناصفة في عهد الرئيس عبد المجيد تبون نتائج عكسية عن تلك التي أفرزها نظام الكوطا في عهد الرئيس بوتفليقة بالرغم من أن كلاهما يزيد من فرص تواجد العنصر النسوي في العمل السياسي ؟
- هل استطاع قانون الانتخابات الجديد أن يترجم منطق التكافؤ بين مشاركة المرأة والرجل في العملية الانتخابية ؟

الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات أعلاه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إيمان السلطة السياسية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية كان الدافع الأساسي وراء تقنين نشاطها السياسي.
- إيمان السلطة السياسية بأن طرح قضايا ذات طابع نسوي قادر على تحقيق تغيير والوصول إلى دولة العدالة والديمقراطية.
- الإهتمام بتكريس قوانين وتشريعات التي تزيد من فرص تواجد العنصر النسوي في الحياة السياسية لا يعنى زيادة فعاليتها أو رشادتها.

أهداف الدراسة :

- التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية –بغض النظر عن رؤسائها-للنهوض وتحسين مستوى المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.
- الكشف عن التوجهات والميكانزمات التي تم التركيز عليها من قبل الدولة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الحالي عبد المجيد تبون لتقويم أداء المرأة السياسي.
- الوقوف على مدى نجاح أو إخفاق التشريعات والقوانين في تحقيق أهدافها وذلك بمعرفة أسباب إعادة النظر في بعض المواد القانونية، المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة.
- تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وتقييم وضعها في المجال السياسي أثناء فترتي حكم الرئيس السابق والحالي.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية المقال في كونه ينظر إلى مدى فعالية القرارات والالتزامات الرئيسية الصادرة عن الدولة الجزائرية أو المصادق عليها والمتعلقة بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية. ويسلط الضوء على الضمانات القانونية للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر في عهد كل من الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة ، وعبد المجيد تبون. إضافة إلى تقديمه قراءة مقارنة لدور المرأة الجزائرية في الحياة السياسية أثناء حكم الرئيس السابق والرئيس الحالي، كمحاولة لتشخيص واقع مشاركتها السياسية، واشكاليات تواجدها في مواقع صنع القرار

المنهجية المتبعة:

للإحاطة بجوانب الموضوع، تم استخدام المنهج الوصفي لوصف أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة خاصة، ودساتير الجزائر وآلياتها الوطنية المعنية بنهوض المرأة ،كما تمت الاستعانة بالمنهج الإحصائي لمعالجة البيانات المحصل عليها، ومعرفة عدد التكرارات والنسب المئوية الخاصة بكل فترة زمنية، ثم وظف المنهج التحليلي في دراسة معوقات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. في حين استعان المقال بالمنهج المقارن لإظهار اختلاف تعاطي كل من الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعبد المجيد تبون لموضوع التمكين السياسي للمرأة الجزائرية، لم يغفل المدخل القانوني باعتباره الأفضل في عرض القوانين والتشريعات الدولية والمحلية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة.

محاور الدرزاسة

ليكون المقال موفقا ارتأينا تقسيمه إلى أربعة محاور:

-المحور الأول: المضامين المفاهيمية للدراسة.

- المحور الثاني: الضمانات القانونية للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

-المحور الثالث: مسار المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الحكومة والبرلمان.

-المحور الرابع: تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

أولا: المضامين المفاهيمية للدراسة

ليس من شأن هذه الدراسة التعمق في مفهوم المشاركة السياسية وتعريفاتها وتطبيقاتها إلا بالقدر الذي يخدم الغرض منه ، وهو ما يملي علينا التقيد بتحديد بعض المفاهيم ذات الصلة التي ستبنى عليها الدراسة كالمشاركة السياسية ومنه المشاركة السياسية للمرأة ، ومفهوم المواطنة باعتبار المشاركة السياسية هي شكل من أشكال المواطنة، وكذى الحق السياسي والتمكين السياسي، النوع الاجتماعي.

1. المشاركة السياسية :

في تعريف لـ" صومائيل هاتنجتون وجون نلسون هي " ذلك النشاط الذي يقوم بالمواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء أكان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا ، منظمًا أم عفويًا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي فعالا أم غير فعال".

ويقصد بالمشاركة السياسية في هذا التعريف أنها تشمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي) كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب، وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها، الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة التحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام. (بيبرس، ب،س،ط، ص 04).

وما نلاحظه من هذا التعريف أن المشاركة السياسية لا ترمي إلى تغيير النظام بأسره، بل إيجاد(سبل جديدة لإعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع). وهو ما تحاول هذه الدراسة الكشف عنه من خلال البحث عن مدى تأثير العنصر النسوي على مراكز صنع القرار، ومدى نجاعة سياستهن في حالة الوصول إلى تلك المناصب.

الحديث عن المشاركة السياسية لا يكتمل دون توضيح مفاهيم أخرى و منها :

2. الحق السياسي :

هو تلك الحقوق التي تمكن المرء من اختيار ممثليه وتقلد المناصب العامة سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين أو ما يطلق عليه بالديمقراطية الشكلية .(يحياوي ،2013، ص 476)

3. التمكين السياسي للمرأة:

الذي يتبلور في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية. (بيبرس، ب،س،ط، ص 08)

أما فانيسا جريفين فالتمكين السياسي بالنسبة لها يعنى ببساطة" مزيدا من قوة المرأة، والقوة تعنى لها مستوى عالٍ من التحكم ومزيد من التحكم؛ وإمكانية التعبير والسماع لها، والقدرة على التعريف والابتكار من منظور المرأة، والقدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة والتأثير في كل القرارات المجتمعية. (حريزي ،2010، ص 42)

كما يلاحظ من هذا المفهوم أنه يشير، وبغض النظر عن اختلاف الرؤى حول تعريفه وتأصيله نظريا، إلى تعزيز دور المرأة في الحياة بمختلف جوانبها لا سيما منها السياسية ،خاصة وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار،

والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول . وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة ليقيس مشاركة المرأة في السياسية وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان. (بلول ،2009،ص 651)

- الجانب السياسى : هو الوضع السياسى الذي تعيشة المرأة والذى يحد أو يزيد من مشاركتها فى العمل السياسى.
- النوع الاجتماعي : يعرف النوع الاجتماعي على أنه " عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع وتحدد هذه العلاقة وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية وثقافية وسياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الثلاث الإنجابية والتنظيمية والإنتاجية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل. (الشافعي ، 2007، ص 102)
- المواطنة : يستتبع مفهوم المواطنة في بعده السياسي مفهوم المشاركة السياسية، ويقصد به تبعا لتعريف دائرة المعارف البريطانية "علاقة بين فرد ودولة(citizenship) كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمنًا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقًا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.(بيبرس، ب،س،ط، ص 07).

ثانيا: الضمانات القانونية للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

قبل التطرق إلى الضمانات القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائر ية في عهد كل من الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الحالي عبد المجيد تبون قد يكون من المفيد إلقاء نظرة عامة على الضمانات القانونية للدولة الجزائرية منذ الاستقلال.

تتضمن التشريعات لمختلف الدول المبادئ التي التزمت بها دوليا، نتيجة انضمامها للاتفاقيات الدولية، على إعتبار أن أحكامها تصبح جزء من التشريع الداخلي للدولة، (عباس ، بن طيفور، 2013 ،ص 87) وحرص الجزائر للمصادقة على الالتزامات الدولية على رأسها تلك القواعد المتعلقة بحقوق الانسان ومن بينها اتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية- كان نابعا من مبدأ منحها الأفضلية للقانون الدولي على الوطني، مما منح المواطن الجزائري الحق بالإدعاء بموجب القانون الدولي بدل القانون الوطني-حيث افضت بإقرار أن المعاملة على قدم المساواة بين الرجل والمرأة موجودة في صلب الدساتير الجزائرية على اختلاف محطاتها الزمنية- والقائمة على الدعم الصريح لبلوغ المرأة مناصب صنع القرار في المجال التنفيذي والتشريعي والقضائي وفي القطاع الخاص وسوق العمل. ويمكن تلخيص القاسم المشترك بين هذه الدساتير فيما يلي :

- توافق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان.
- المساواة بين الجنسين مساواة مشاركتهما في حقوق التصويت والترشح للانتخابات.

تكامل القواعد المصادق عليها مع النظام القانوني الوطني. (بن جاب الله ،2004 ،ص 150)

قبل الاشارة إلى دستور 2008 و2020 المعدلين في فترة حكم كل من الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعبد المجيد تبون، يمكن التنويه على أن الجزائر حرصت حتى قبل ذلك على تكريس الحقوق السياسية للمرأة حيث لم تتوانى منذ دستورها الأول على التأكيد على الواجبات والحقوق الأساسية للأفراد بما فيها حقوق المرأة، ويدل على ذلك:

- المادة 12 من دستور 1963 تنص على أن: «كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات».
- المادة 42 من دستور 1976 الأكثر صراحة في التعبير على ضمان الدستور لحقوق المرأة:«يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية» .

المادة 28 من دستور 1989 والمكررة في المادة 29 من دستور 1996، تنص على أن: «كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أوظرف آخر شخصي أو اجتماعي».

1. الضمانات القانونية لمشاركة المرأة السياسية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

1.1 السياق الدستوري: التعديل الدستوري ديسمبر 2008 قفزة نوعية لحقوق المرأة وتعزيز مكانتها السياسية

يعتبر التعديل الدستوري لسنة 2008 إطار تأسيسي مهم جدا ، حاولت السلطة من خلاله، تأكيد عزمها مواصلة السير قدما في ترسيخ العديد من الحقوق والحريات، وخطوة حقيقية في مسار تعزيز مكانة ودور المرأة في المجتمع والسياسة.

وقد أكد هذا التعديل الذي تم إصداره بأمر من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة –الذي صودق عليه من قبل غرفتي البرلمان في 12/11/2008 مسؤولية الدولة العمل على مضاعفة حظوظ المرأة سعيا إلى تواجد أكبر لها في مختلف المجالس المنتخبة، (رزيق ، 2007،ص732) وقد ترجم ذلك في المادة 31 مكرر المدرجة في التعديل الدستوري 2008 « تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة».(قانون رقم 08- 19،2008)

2.1 السياق التشريعي : نظام الكوتا : القانون العضوي رقم 12 - 03 المتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة.

بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008 وتماشيا مع أحكام ما أقرته المادة 31 مكرر منه، صدر القانون العضوي رقم 12 - 03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي سنة 2012، ليؤكد على ضرورة ترقية عمل المرأة في المجال السياسي، ويحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

ويعتبر فرض نظام الكوتا النسائية كآلية لتعزيز دور ومكانة المرأة في الحياة السياسية، خطوة مهمة في إطار مشروع الإصلاحات السياسية، خاصة وأنه يهدف إلى ضمان نسبة 30 % من النّساء في مختلف المجالس النّيابية المنتخبة البلدية والولائية والبرلمان.

هذا ويعتبر من بين الآليات القانونية الأكثر فعالية لدفع المرأة سياسيا، ويعني تخصيص حد أدنى من المقاعد للنساء في المجالس المنتخبة أو في الهيئات الإدارية والتنفيذية، بهدف دعم المرأة من أجل التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية، وإشراكها في صنع القرار مقارنة بالرجال. (الإسكوا،2012 ،ص 5) كما يعني أيضا تخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء بحيث يتطلب تطبيق هذا النظام إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في كافة مستوياتها التنظيمية. (رزيق ، 2007،ص 728)

يرجع نجاح هذا النظام في الجزائر لكونه فتح الباب أمام خوض المرأة للعملية الانتخابية والانخراط الفعال في الحياة السياسية والمشاركة في عملية صناعة القرار السياسي.

2. الضمانات القانونية لمشاركة المرأة السياسية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون :

1.2 السياق الدستوري : التعديل الدستوري ديسمبر 2020

بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تخللت التعديل الدستوري 2020 الذي أخذ بعين الاعتبار الفترة الحرجة التي مرت بها الجزائر والتي أفضت مخرجاتها إلى الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي ، عبر دسترته بثورة 22 فبراير 2019 تخليدا لانتفاضة أطاحت بنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بعد 20 سنة من الحكم، ظهرت قضية حقوق المرأة إلى جانب قضايا أخرى في المواد المعدلة ، إذ مضت السلطة بخطى باقي الدساتير فيما يتعلق بتشجيع المشاركة السياسية للمرأة ودورها في ارساء أسس الديموقراطية التشاركية وترقية حقوقها الأساسية بشكل عام.

وقد أكد هذا التعديل الذي تم إصداره بأمر من الرئيس عبد المجيد تبون –الذي صودق عليه في 2020/12/30 عبر استفتاء شعبي – في المادة 59 المدرجة في التعديل الدستوري 2020 ، على أن «تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. (قانون رقم 20-442 ، 2020)

بالرغم من تنوع التعديلات المدرجة على هاذين الدستورين يظهر أن التعديل الدستوري 2020 كان أكثر انعكاسا لإرادة الشعب الذي عبر في عملية استفتائية صارت في إطار النزاهة والشفافية المطلوبة عن رؤيته في ما يتعلق بالمسار التأسيسي للدستور وممارسات السلطة والمعارضة معا. (زيتوني، بوعكاز، 2021،ص 29) عكس التعديل الدستوري 2008 الذي اكتفى فيه الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة بتمريره على البرلمان بغرفتيه.

يبقى الحكم على جود ة التعديلات الدستورية مرتبطا بفعاليه تنفيذ مواده المتعلقة بالعمل السياسي النسوي والالتزام بها فعليا. ومع ذلك، فهذا لا ينقص من أهمية الدستور –على اختلاف محطاته الزمنية- في دفع القضية النسوية إلى صدارة الاهتمامات الدولة الجزائرية ، ودعمها الدائم لحقوق المرأة وترقيتها.

2.2 السياق التشريعي : رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المقر لمبدأ المناصفة 50% في القوائم الانتخابية بين الجنسين

يظهر أن السلطة في عهد الرئيس عبد المجيد تبون أولت اهتماما كبيرا لتجسيد أحكام الدستور الجديد 2020 ومنها اشراك النساء في الحياة السياسية إضافة إلى إلزامية حضور المرأة مناصفة مع الرجال، بعد إلغاء التمييز الايجابي المعمول به في القانون السابق الذي كان يمنح ثلثي المقاعد للمرأة.

حيث نص القانون (رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات) في مواده المثبتة على إلزامية المناصفة في كل قوائم مرشحة يقدمها حزب سياسي أو ائتلاف أو مستقلين دون أن يضمن ذلك للمرأة بالضرورة مقاعد محددة في البرلمان .

فرض قانون الانتخابات الجديد لمبدأ المناصفة خضع إلى تعديل جديد في بعض أحكامه حيث جاء في المادة الأولى من الأمر الرئاسي رقم 21-10 المؤرخ في 25 أوت 2021 تعديل يخص المادة 317 التي تنظر في

كيفية تحقيق شرط المناصفة المطلوب، حيث جاء مضمون تعديل المادة 317 من القانون العضوي للانتخابات الجاري به العمل حاليا، بأنه وبصفة انتقالية، وفقط بالنسبة لإنتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة التي تلي صدور هذا الأمر، إفادة الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة بناء على طلبها بترخيص لعدم مراعاة شروط المناصفة، والموافقة على قوائم المرشحين في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 176 من هذا القانون العضوي. (الأمر الرئاسي رقم 21-10 ، 2021)

بعد الوقوف على التدابير والترتيبات القانونية والتشريعية الرامية لزيادة مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار لكل من الرئيسين بوتفليقة، وتبون يتبين لنا أن كلاهما ساهم في تحقيق بعض أهم المكاسب الوطنية الخاصة بالمرأة،غير أن ذلك لا يمنع أن لكل منهما منظوره في توطين دور المرأة في الحياة السياسية، فإذا كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد عمل بتدابير التمييز الايجابي -خاصة بعد تعديل الدستور 2008 - الذي أسفر عن زيادة حصص المرأة في القوائم الوطنية بالثلث، وإدخال نظام الحصص في الانتخابات المحلية، وتبني نظام العقوبات/الحوافز المادية لضمان انتخاب المرأة. فإن الرئيس الحالي عبد المجيد تبون حاول تصحيح مسار الرئيس السابق عبر اسقاط "نظام المحاصصة" القاضي بإجبارية تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة الأخرى لتعارضه مع مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، واستبداله بمبدأ المناصفة الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة، وتحقيق مبدأ المساواة في مجال المشاركة السياسية بين الرجال والنساء، وحرية الاختيار لا الإجبار تجسيدا لما تقتضيه دولة القانون.

يبقى القول أن إدخال الجزائر للتعديلات دستورية وتشريعية بالنسبة لموضوع المشاركة السياسية النسوية كان لغاية التأكيد على حقوق المرأة وتمكينها من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، ودعم أدائها داخل المؤسسات السياسية، ولتعزيز قدرتها على المبادرة لتشريعات تراعى المساواة وعدم التمييز.

ثالثا: مسار المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الحكومة والبرلمان:

1. مسار المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الحكومة:

1.1 في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة:

انفتح باب العمل السياسي أمام المرأة الجزائرية عام 1982 يوم أن تولت زهور ونيسي منصب الوزير لأول مرة في تاريخ الجزائر بعد غياب استمر مع تسع حكومات متتالية، غير أن هذا الانفتاح لم يكن منتظما، وقد إستوجب الأمر الانتظار حتى تشكلت الحكومة السادسة والعشرون (حكومة بن فليس الثالثة) في جوان من سنة 2002 لنشهد تعيين خمس نساء في الحكومة (برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية، 2008،ص ص 24،23) ، كانت أبرزهم على الإطلاق " خليدة تومي " كوزيرة للاتصال والثقافة فضلا عن تعيينها ناطقة رسمية بإسم الحكومة وأربعة كوزيرات منتدبات هن: بثينة شريط وزيرة للأسرة والطفولة، وهو الموقع الذي تم استحداثه لأول مرة، وشغلت فتحية منتوري منصب وزيرة إصلاح المالية،كما شغلت ليلي حمو بوتليليس حقيبة وزارة البحث العلمي، ومعهن فاطمة الزهراء بوشملة، التي حملت حقيبة وزارة الجالية المقيمة في الخارج.

إلا أن هذا الرقم لم يكن ثابتا على كل الأحوال بل تراجع ؛ ففي حكومة أويحي 8 و9 كان عدد النساء العضوات في الحكومة ثلاث نساء هن : سعاد بن جاب الله وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي

مكلفة بالبحث العلمي ، ونوارة سعدية جعفر وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مكلفة بالعائلة وقضايا المرأة، وخليدة تومي وزيرة للثقافة بما نسبته % 3.7 وهو تمثيل ضعيف.

أما حكومة سلال 3 فقد سجلت سابقة تاريخية تتعلق بتواجد سبع وزيرات، فهي المرة الأولى التي يتم تعيين هذا العدد من النساء في الجهاز التنفيذي وطنيا وعربيا . حيث ضم التشكيل الحكومي الأربعون لبوتفليقة عقب فوزه بولاية رابعة 7 وزيرات من أصل 34 أغلبهن من الوجوه الجديدة ويتعلق الأمر بنورية بن غبريط كوزيرة التربية الوطنية ودليلة بوجمعة وزير تهيئة الاقليم والبيئة ونادية لعبيدي كوزيرة الثقافة ومونية مسلم كوزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وزهرة دردوري وزيرة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، ويمينة زرهوني كوزيرة السياحة والصناعة التقليدية، وعائشة طاغابو كوزيرة منتدبة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية مكلفة بالصناعة التقليدية.

حظيت هذه التشكيلة بترحيب محلي وعربي ودولي، فقد أشادت عدة جهات من بينها المكتب الاقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذى الجامعة العربية بالتطور الحاصل في تعيين ذلك الكم من النساء واعتباره خطوة للأمام ومثالا يحتذى به في تعزيز دور المرأة بصفة فعلية في منابر وضع التشريعات والسياسات على كافة الأصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (منصوري، 2014) في المقابل، شهد تقلد النساء للحقائب الوزارية لاحقا ثباتا نسبيا، إذ بقي تعيين الوزيرات محصورا بين سبعة نساء كأقصى حد وأربعة كأدنى حد، حيث ضمت الحكومة الرابعة والأربعين وهي حكومة أويحى العاشرة والأخيرة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،أربعة وزيرات يتعلق الأمر بزرواطي فاطمة الزهراء كوزيرة للبيئة والطاقات المتجددة، فيما بقيت باقي الوزارات الثلاثة دون تغيير.

الجدول 1 التمثيل النسوي في حكومات عبد العزيز بوتفليقة

وزارة / حكومة	الثقافة	التعليم	قضايا الأسرة ثم التضامن	البيئة	البريد	السياحة	البحث العلمي*	العلاقات مع البرلمان	الجالية في الخارج*	اصلاح المالية*	الصناعة والمناجم
			عهدة	الرئيس	عبد العزيز	بوتفليقة	99/4/27	إلى	19/4/2		
بن فليس 3 أويحي 3 02/6/4 الى 04/4/19	خليدة تومي	/	بوثينة شريط	/	/	/	ليلى حمو بوتليليس	/	فاطمة الزهراء بوشملة	فتيحة منتوري	/
أويحى4 19 /04/4 الى 05/5/1	خليدة تومي	/	نوارة سعدية جعفر	/	/	/	سعاد بن جاب الله	/	سكينة مساعدي	/	/
أويحى5، بلخادم 1 05/5/1 الى 07/6/4	خليدة تومي	/	نوارة سعدية جعفر	/	/	/	سعاد بن جاب الله	/	/	/	/
بلخادم2 أويحى 6 و7 07/6/4 الى 09/4/27	خليدة تومي	/	نوارة سعدية جعفر	/	/	/	سعاد بن جاب الله	/	/	فتيحة منتوري	/
أويحي 8 و 9 2009/4/27 الى 2012/9/3	خليدة تومي	/	نوارة سعدية جعفر	/	/	/	سعاد بن جاب الله	/	/	/	/
سلال 1 12/9/3 الى 13/9/11	خليدة تومي	/	سعاد بن جاب الله	/	/	/	/	/	/	/	/
سلال2 13/9/11 الى 14/5/5	خليدة تومي	/	سعاد بن جاب الله	دليلة بوجمعة	الزهراء دردوري	/	/	/	/	/	/
سلال3 2014/4/23 إلى 2015/5/14	نادية لعبيدي	نورية بن غبريط	مونية مسلم	دليلة بوجمعة	الزهراء دردوري	نورية زرهوني عائشة طاغابو*	/	/	/	/	/
سلال4 15/5/14 إلى 16/6/11	/	نورية بن غبريط	مونية مسلم	/	هدى ايمان فرعون	عائشة طاغابو	/	/	/	/	/
سلال5 16/6/11 إلى 17/5/24	/	نورية بن غبريط	مونية مسلم	/	هدى ايمان فرعون	عائشة طاغابو	/	غنية الدالية	/	/	/
تبون وأويحي 10 17/5/25 إلى 19/3/11	/	نورية بن غبريط	/	زرواطي فاطمة الزهراء	هدى ايمان فرعون	/	/	غنية الدالية	/	/	/
بدوي 19/3/11 إلى 19/12/27	مريم مرداسي	/	غنية الدالية	زرواطي فاطمة الزهراء	هدى ايمان فرعون	/	/	/	/	/	جميلة تمازيرت

2.1 في عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون:

لا تبتعد دينامكية تمثيل النساء في الجهاز التنفيذي للرئيس عبد المجيد تبون عن سابقه، إذ يبدوا أنه انتهج نفس الاستراتيجية في التعيين، وهي الاستراتيجية التي أبقت النساء محصورات في حقائب وزارية ثانوية ويتعلق الأمر بحكومة جراد 1 و 2 (الحكومة السادسة - السابعة والأربعين على التوالي في تاريخ الدولة الجزائرية) التي اكتفت بتعيين مليكة بن دودة كوزيرة الثقافة، كوثر كريكو كوزيرة للتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ثم وزيرة للعمل بالنيابة ابتداء من 2020/7/29، هيام بن فريحة كوزيرة للتكوين المهني، بسمة عزوار كوزيرة للعلاقات مع البرلمان، نصيرة بن حراث كوزيرة البيئة، وقد تراجع عددها في حكومة التاسعة والأربعين لبن عبد الرحمن إلى أربع وزيرات بعد الاستغناء عن خدمات هيام بن فريحة كوزيرة للتكوين المهني، وكوثر كريكو كوزيرة للعمل بالنيابة.

غياب تعيين النساء في وزارات مثل وزارة السياحة،البحث العلمي،البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، التربية والتعليم، الوزارة المكلفة بالجالية الوطنية في الخارج، الوزارة المنتبدة المكلفة باصلاح المالية، التي لطالما كانت حكرا على النساء في عهد الرئيس بوتفليقة- بالرغم من كونها هي الأخرى وزارات غير استراتيجية- ، أدى إلى انحصار تمثيلها في وزارات رمزية وأقل أهمية مقارنة مع تلك التي تقلدتها النساء في عهد الرئيس السابق بوتفليقة، وهو ما أعطى انطباعا جديا عن تراجع النظرة الايجابية للعمل السياسي النسوي تزامنا مع تراجع نسبهن في الحكومات الأربعة المشكلة منذ تولي عبد مجيد تبون الحكم في ديسمبر 2019.

الجدول 2 التمثيل النسوي في حكومات الرئيس عبد المجيد تبون

الوزارة / الحكومة	الثقافة	التضامن	البيئة	التكوين المهني	العلاقات مع البرلمان	العمل*
	عهدة	الرئيس	الحالي عبد	المجيد تبون	12/19	2019
جراد 1 و 2 19/12/28الى21/2/21	مليكة بن دودة	كوثر كريكو	نصيرة بن حراث	هيام بن فريحة	بسمة عزوار	كوثركريكو بالنيابة 29 /20/7
جراد3 21/2/21الى 21/6/7	مليكة بن دودة	كوثر كريكو	دليلة بوجمعة	هيام بن فريحة	بسمة عزوار	/
بن عبد الرحمن 21/6/30	وفاء شعلال	كوثر كريكو	سامية موالفي	/	بسمة عزوار	/

المصدر :الباحثة

2. مسار المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في البرلمان:

1.2 في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة:

دخلت النساء المجلس التأسيسي لسنة 1962 بعشر سيدات من مجموع 194 ما نسبته 5% من إجمالي النواب، وبقيت مشاركة النساء محصورة بين 6 و 12 حتى 27 مرأة في مجلس 2002 ، ليرتفع العدد إلى 37 مرأة في تشريعيات 2007 ما نسبته 5،32% . إلا أن هذه الزيادة في العدد لم يقابلها زيادة في النسبة التي بقيت مماثلة لسنة 1962. (سمينة ،2010، ص ص 92،93) رغم التأكيد على مبادئ المساواة وعدم التميز، بقي تمثيل النساء في المجالس المنتخبة والمعينة ضعيفا جدا، مع أنه سجل تطور في هذا الشأن خلال العقد الأخير.

وما تجدر الإشارة له هنا أن القفزة النوعية التي حققتها المشاركة النسوية في المجلس كانت في تشريعيات 2012 .إذ دفعت نتائج هذه الانتخابات بـ 145 امرأة إلى البرلمان، وهو ما يقارب ثلث عدد نواب المجلس النيابي 31.38 بالمائة والبالغ عددهم في البرلمان الثامن 462 نائب. وبموجب النتيجة المحصلة ، قفزت الجزائر في التصنيف العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات الوطنية من المرتبة 122إلى 25 عالميا وبذلك تكون الجزائر متفوقة على فرنسا التي احتلت المرتبة 69 في العالم بـ109 نساء في البرلمان الفرنسي، أي بنسبة 18.9 بالمائة من إجمالي نواب البرلمان الفرنسي البالغ عددهم 577 نائب.ومتقدمة على سويسرا التي حلت في المرتبة الـ30 عالميا بـ28 5.بالمائة ثم النمسا في المرتبة 31بنسبة 27.9 بالمائة عالميا. (بوكروح،2012)

2.2 في عهد عبد المجيد تبون:

شكل تراجع التمثيل النسوي في البرلمان العاشر، بنسبة غير مسبوقة منذ 10 سنوات، انتكاسة حقيقية لسلسلة المكاسب السياسية التي حققتها المرأة في السنوات العشرين الماضية من حكم عبد العزيز بوتفليقة، حيث شكلت النساء في البرلمان العاشر (الحالي 2021-2026) نسبة 8.35 بالمئة، بعدما كان 25.97 بالمئة في برلمان 2017، و31.6 بالمئة في برلمان 2012 بفارق17.62 بالمئة و23.03 بالمئة على التوالي.

بحسب السلطة المستقلة للانتخابات فإن "التشكيلة الجديدة للمجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) تضم 373 نائبا بنسبة 91.65 بالمئة مقابل 34 نائبة بنسبة 8.35 بالمئة من أصل 407 مقعدا نيابيا. ويأتي تراجع التمثيل النسوي في البرلمان الجديد عقب اعتماد مبدأ المناصفة والمساواة بين المرشحين (من كلا الجنسين) في قانون الانتخاب الجديد وإلغاء نظام "الكوطة" (المحاصصة) (إسلام،2021).

يطرح انكماش مقاعد النساء في البرلمان الحالي، وتدنى نسبة النساء في السلطة التنفيذية، عدة تساؤلات حول مصير التواجد النسوي في الاستحقاقات الانتخابية مستقبلا.ويمكن رصد مختلف المراحل التي مرت بها نسب وتمثيل النساء في البرلمان لعهدتي الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعبد المجيد تبون في الجدول التالي :

الجدول 3 : نسب تمثيل النساء في البرلمان خلال عهدتي بوتفليقة وتبون

الفترة	التشريعات	عهدة الرئيس	مجموع النواب	عدد النساء	النساء%
2007-2002	البرلمان الوطني السادس (02-07)	ع.ع بوتفليقة	389	24	6.42
2012-2007	البرلمان الوطني السابع (12-07)	ع.ع بوتفليقة	389	31	7.9
2017-2012	البرلمان الوطني الثامن (17-12)	ع.ع بوتفليقة	462	145	31.38
2021-2017	البرلمان الوطني التاسع (21-17)	ع.ع بوتفليقة	462	120	25.97
2026-2021	البرلمان الوطني العاشر	ع.م تبون	407	34	8.35

	(26-21)				

المصدر: الباحثة

رابعا: تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

بالنظر الى المؤشرات السابقة و استنادا إلى الوضع الحقيقي للمشاركة النسوية في الجزائر والمقدر بالأرقام والنسب يمكن تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، واشكاليات تواجدها في مواقع صنع القرار انطلاقا من مستويات عدة أولها التواجد النسوي:

1. على مستوى السلطة التنفيذية:

وجود المرأة في أعلى مستويات السلطة التنفيذية سواء في عهد الرئيس بوتفليقة أو الرئيس تبون، يعطي انطباع سلبي اتجاه المشاركة السياسية لها، إذ يعتبر البعض أن توزير النساء كان موضة في أغلب التشكيلات الحكومية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى اليوم، إذ لم تتولى مناصب وزارية ذات مسؤوليات كبرى أو مناصب وزارية تقنية - باستثناء منصب وزيرة للمالية في عهد الرئيس بوتفليقة- كما أنه لم يتم تعيينهن في وزارات إستراتيجية أو وزارات سيادية كالدفاع والخارجية ؛ وانحصرت الوزارات في الأسرة ووضع المرأة والهجرة والثقافة ورفع الأمية وغالبا ما يقع تسميتهن في منصب وزيرة منتدبة ، ما يجعل مشاركة النساء في هذه الحكومات تتسم بما يلي :

-الطابع الرمزي (بمعدل أربع وزيرات في الغالب)

-الطابع الاجتماعي (إسناد وزارات اجتماعية للنساء في معظم الأحيان أو لها علاقة بالمرأة في معظم الأحيان).

-الطابع الظرفي وغير المنظم (تقلب عدد الوزيرات حسب التعديلات الحكومية) (بن يزة، 2009، ص 91).

2. على مستوى السلطة التشريعية :

من خلال الإطلاع على تركيبة أعضاء البرلمان في عهد الرئيس بوتفليقة يتبين للمتابع لمجريات الحركة النسائية الجزائرية بأن القفزة النوعية لنسبة تواجد المرأة في البرلمان- اعتبرت من أعلى النسب في العالم - حُققت ببركة قانون الحصص، إذ من المهم الإشارة إلى أن صعود المرأة البارز إلى مجلس الشعب الوطني حصل في دولة لم تفعل سوى القليل لتشجيع المرأة على المشاركة في السياسة قبل سنوات قليلة فقط.

فبنظرة تأملية على نتائج الانتخابات البرلمانية التي تمت في أعقاب طرح القانون العضوي المتعلق بآليات زيادة فرص النساء في المجالس المنتخبة (قانون الكوطا) 2012، نجد أن التمثيل النيابي للمرأة، أظهر أن المرأة حازت مكان في قبة البرلمان بواسطة القانون وليس بواسطة اختيار الشعب. فقد أدى تطبيقه إلى حشو القوائم بالعدد المطلوب من النساء، دون مراعاة مستواهن التعليمي أو الثقافي، أو تاريخهن النضالي ضمن التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية ، إنما فقط تطبيق لأحكام القانون. وهو الواقع الذي أكدته نتائج

الانتخابات التشريعية (2012،2017) فرغم وصول 145 امرأة إلا أن غالبيتهن لا تتوفر فيهن الشروط الضرورية لممارسة المهام النيابية، وعلى رأسها التشريع والرقابة على عمل الحكومة. (عباس ، بن طيفور، 2013 ،ص 91)

ويُعتقد أن إعداد قانون الحصص أو الكوطا المتعلق بمشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار، من جهة لا يعني تحقيق المساواة في التمثيل بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة، ولا زيادة عدد النساء المنتخبات بشكل ملموس، ولكن ببساطة تسهيل وصولهن إلى هذه المقاعد ، ومن جهة ثانية حصره علي المجالس المنتخبة فقط، يجعل القانون لا يعزز وصول وترقي النساء الجزائريات إلى الحياة السياسية بأكملها. (لخضاري، 2014،ص 76) وهو ما يعكس غياب إرادة حقيقية لتغيير، تُرجمت في مسايرة النظام الجزائري لموجة تمكين المرأة عالميا بعد مطالبة خطة بكين الصادرة عن المؤتمر الحكومات في العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى % 30 ، حيث ورد في الفقرة (190 بند – د:" أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها".

إن نسبة 30 ٪ التي وضعها منهاج عمل بكين عُدَتْ هدفا أوليا لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو للوصول بالنسبة إلى 50 ٪(بلول ،2009،ص 654) وهو نفس ما سعت الجزائر إلى تطبيقه حرفيا في قانون الحصص. فسن قانون يفرض تحديد نسبة 30٪ لصالح النساء في القوائم الانتخابية، منح النظام الجزائري نوع من المصداقية أمام المجتمع الدولي أكبر مما منح المرأة الجزائرية التي تتطلع للقيام بدورها الاجتماعي وفق مختلف السياقات الاجتماعية.

اللافت للانتباه أن هذا الأمر تم تداركه من طرف الرئيس الحالي عبد المجيد تبون في إطار سياسته الإصلاحية الخاصة التي قضت بحل المجلس الشعبي الوطني، وتغيير القانون العضوي للانتخابات خاصة ما تعلق منه بتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة الذي يقضي بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الترشح والتمثيل ما يدع الاختيار بيد الشعب وليس بالإجبار.

ورغم الإقرار من أن اعتماد مبدأ المناصفة في قانون الانتخابات الجديد أضعف التمثيل النسوي في البرلمان الجديد إلى أدنى مستوياته منذ عشر سنوات، إلا أن ذلك أكد على حقيقة أن مسألة وصول النساء إلى البرلمان بتلك النسب العالية، كانت مقننة أكثر من كونها قائمة على إرادة سياسية للمرأة، ذلك أن هذه الأخيرة لم تتبن قضايا سياسية جوهرية تدافع عنها وتعمل على إبرازها للرأي العام ومعالجة متغيراتها بعد وصولها إلى مراكز القرار، وإنما كان هدفها المشاركة وهو ما يفسر ولو نسبيا محدودية فعاليتها في الأجهزة البرلمانية، ولهذا كان تواجدها في الأغلب صوري غير فعال يجعل من مشاركتها هي الغاية النهائية (بادي،2005،ص3).

يمكن القول في الأخير أنه على الرغم من الأحكام التي تضمنتها المواثيق الدولية السالفة الذكر، وما أكدت عليه مختلف التشريعات أساسية كانت أو عادية على المساواة في ممارسة الحقوق السياسية بين الجنسين في عهد كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أو الرئيس عبد المجيد تبون، إلا أن الواقع المعاش في الجزائر يؤكد ضعف التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة وتقلد الوظائف العامة (عباس ، بن طيفور، 2013 ،ص 89).

II. خاتمة:

من المجحف فعلا أن يتم مقارنة المكاسب التي حققها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، مع سابقه عبد العزيز بوتفليقة في ما يخص ترقية حقوق المرأة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة وذلك راجع لعدة اعتبارات أهمها:

-الفترة الاستثنائية والحرجة التي كانت تعيشها الجزائر نتيجة للحراك الشعبي.

-إلغاء نظام الكوطة "المحاصصة".

-الإقبال الضعيف على الاقتراع وتدني نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة نتيجة :

- تآكل شرعية النظام الحالي الذي اعتبره الكثير من الجزائريين استمرارا لرموز النظام السابق، خاصة بعد أن جدد ثقته في 11 وزيرا من أصل 28 تولوا حقائب وزارية في عهد الرئيس بوتفليقة في أول تشكيلة حكومية له.وبهذا فوت الرئيس تبون فرصة ليولد الثقة بين السلطة والمجتمع ويبدأ بعملية انتقالية حقيقية نحو نظام ساسي ديمقراطي(زيتوني، بوعكاز، 2021،ص 31).
- غياب الثقة في الانتخابات السابقة بين المواطنين والمنتخبين للمجالس من جهة وبين المواطنين والسلطة من جهة أخرى، استمرارها بنفس النمط في المحطات الانتخابات الثلاثة الأخيرة.
- انشغال المواطن بأزماته الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها السلطات بعد فشلها في تقديم استراتيجية واضحة لدعم وإعانة المواطنين أثناء فترة انتشار فيروس كورونا.

استمرار الصورة النمطية لمشاركة المرأة السياسية كما سوّقها النظام السابق والتي أظهرت أن ترشحها لم يخضع لمعايير منطقية - كالكفاءة والنضال السياسي والمستوى التعليمي العالي- بقدر ما خضع لمنطق الحشو،بعد أن قامت بعض الأحزاب بإدراج عناصر نسوية ضمن قوائمها الانتخابية دون مراعاة مواصفات المهنية التمثيلية النيابية (يحياوي ، ص 483). ما خلّف انتقادات كبيرة لوجودهن في البرلمان السابق،وطرح تساؤلات عديدة حول القيمة المضافة لمشاركتهن السياسية.

بالنظر إلى مما ذُكر أعلاه، فمن السابق لأوانه الحكم على نجاح أو فشل تجربة المشاركة السياسية النسوية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون نظرا لقصر فترة حكمه التي لا تتجاوز السنتين مقارنة بسابقه عبد العزيز بوتفليقة ذي العشرين سنة، إضافة لكون النقاش الحاصل منذ فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة إلى الآن حول قضية "المشاركة السياسية للمرأة" لا ينم على إرادة سياسية للسلطة بقدر ما يدل على تحسين صورتها وتسويق مشروعها في تمكين المرأة سياسيا.

فمن خلال الوضع الحقيقي للمرأة في الدولة والمجتمع الجزائري، يظهر لنا أن المشاركة السياسية للمرأة لا تزال جنينية، ولا تزال مبادرتها ساكنة ولا تزال مخاوفها من هذه المشاركة بادية للعيان(بودرهم ، 2010،ص 279) كما يظهر أن الثقافة العامة في الجزائر حتى الآن، لا تزال غير مهتمة بإزالة التمييز ضد المرأة على أساس أنه " لا يجب الاستثمار من أجل ترشيحات مردوديتها غير مضمونة " وذلك لعدة اعتبارات:

- الافتقار للمهارات اللازمة لمزاولة المهام السياسية نتيجة قلة الخبرة.
- الغياب عن الحياة الاجتماعية والعامة لا سيما في المدن الداخلية.
- افتقاد المرأة للتكوين السياسي والاهتمام بالأمور السياسية.

- محدودية الدور الذي تقوم به المرأة داخل مؤسسات صنع القرار سواء كانت المؤسسة تنفيذية أو تشريعية، فرئاسة مجالس الوزراء والوزارات الأساسية في تخصيص الموارد وفي تحديد السياسات الخارجية وحماية الأمن الداخلي والخارجي كلها في يد الرجال، وكذلك الأمر بالنسبة للمجالس النيابية ولجانها. فقد اثبتت التجربة أن الدور المنوط بالنساء المنتخبات في حال وقع إختيارهن غالبا ما تسند لهن الأدوار الاجتماعية الثانوية يكلفن بالهياكل والمهام الإجتماعية مثل الصحة والطفولة والتضامن وغير ذلك ويظل إجمالا تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية المحلية تمثيلا ضعيفا وبطيء التطور.

إن تركيز المنظمات والمؤتمرات على تمكين المرأة ومشاركتها والتزام الجزائر بمساعداتها على تحسين وضع النساء دفع الجزائر للالتفاف على هذا الشرط باللجوء للتمثيل الصوري للنساء في ظل تهميش المواطنين بشكل عام والنساء بشكل خاص من المشاركة في الشأن العام، وأعطي انطباعا عاما بأن السلطة الجزائرية كانت مضطرة لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية.

ترويج الأحزاب السياسية لخطابات داعمة للمشاركة السياسية للمرأة دون اتخاذ إجراءات فعلية-لا يمكن أن تؤدي إلى تغير ملموس في الواقع- غيبهن عن الهياكل المسيرة والأجهزة القيادية، كما قلص ظفرهن بفرص حقيقية للنجاح في الانتخابات.

التوصيات:

إن الآليات الوطنية القائمة والتدابير القانونية المعتمدة لتفعيل مشاركة المرأة في مجال العمل العام والسياسى سواء تلك المرتبطة بفترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أو الرئيس عبد المجيد تبون تبقى ناقصة في مجملها وغير كافية لذا :

- ينبغي إيجاد آليات لمتابعة وتقييم الدور النسوي في الحياة السياسية ،يشارك في إنشائها وتفعيلها كل المعنيين بدعم النساء، بما في ذلك النساء أنفسهن.

- تشجيع إجراء دراسات ميدانية متعمقة لتقدير الحجم الحقيقي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- دعم طموح المرأة سياسيا بحيث لا يقتصر دعمها عند حد تخصيص كوتا للنساء في البرلمان، أو مبدأ المناصفة بل يجب أن تكون مشاركتها شاملة لكافة مواقع صنع القرار في الدولة.

- يجب أن يتوفر لدى المرأة البرلمانية حداً معقولاً من الخبرة السياسية والمستوى العلمي وإن تكون ملمة بالنظام السياسي للدولة ومسيرتها الديمقراطية والسياسية والتشريعات ذات العلاقة.

- وضع رؤية وخطة عمل واضحة لمشاركة المرأة بفعالية بعد دخولها البرلمان(أبو غزالة ،2007، ص 111)

المراجع:

- **الجرائد الرسمية :**

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (قانون رقم08- 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 يتضمن التعديل الدستوري). **الجريدة الرسمية**، العدد: 9، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (قانون رقم20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري،المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر، سنة 2020). الجريدة الرسمية، العدد: 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020.

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الأمر الرئاسي رقم 21-10 المؤرخ في 17 محرم 1443 الموافق لـ 26 غشت 2021 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات). الجريدة الرسمية، العدد: 65، الصادرة بتاريخ 26 غشت سنة 2021.

- **المؤلفات:**

1 - إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، (جمعية نهوض وتنمية المرأة، ب،س،ط).
2 - على الصاوى، دليل القيادات البرلمانية فى حماية حقوق المرأة، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN 2011).
3 - مارتا سمبليثي و آخرون، إصلاح سياسي " أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟ تحليل نقدي ،(كوبنهاجن الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الانسان الطبعة الأولى ، إبريل 2012).
4 - سعاد بن جاب الله ، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ،في كتاب حول المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة :دراسات ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا ،(المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس 2004).

- **الأطروحات :**

1 - فاطمة بودرهم ، المشاركة الياسية للمرأة في التجربة الديموقراطية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و إداري، الجزائر ،جامعة الجزائر، 2010-2011.
2 - نعيمة سمينة ، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج :الجزائر،تونس،المغرب) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.
3 - يوسف بن يزة، التمكين السياسي للمرأة و أثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي- دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية 2003-2008 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص :تنظيمات سياسية وإدارية، الجزائر ،جامعة باتنة 2009-2010
4 - زكرياء حريزي ، المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديموقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا- ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،الجزائر، جامعة باتنة 2010-2011
5 - سامية بادي،المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي،م ذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، الجزائر ،جامعة منتوري قسنطينة،2005-2006

- **المقالات:**

1 - صابر بلول.التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.المجلد25، العدد الثاني،2009.
2 - يحياوي هادية ، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ،مجلة المفكر، العدد التاسع2013.
3 - عباس عمار،نصر الدين بن طيفور، توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،الجزائر،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 10،جوان 2013.
4 - منصور لخضاري، افاق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ، الجزائر ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول،جوان 2014.

- **الندوات والتقارير:**

1 - لمياء الشافعي ، " النوع الاجتماعي والتنمية"، (ورقة مقدمة في الندوة الثالثة و الرابعة للجنة المرأة والطفولة حول المرأة المغاربية والتنمية والمرأة المغاربية والإعلام) ، تونس ، 15 فيفري 2007.
2 - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) اثناء اجتماع الخبراء حول آليات دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في بلدان الإسكوا ، بيروت 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
3 - تقرير حول: تحليل الوضع الوطني الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي- الجزائر ،برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية(2008-2011) برنامج ّ ممول من قبل الإتحاد الأوروبي.
http://www.enpi-info.eu/library/sites/default/files/arabic%20version_0.pdf

4 - معتوق فتيحة،الدراسة المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأةللجزائر، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة .

- **مواقع الانترنت :**

1 - عبد الرزاق.ب،(2014)، **حكومة سلال الجديدة بسبع وزيرات لأول مرة في تاريخ الجزائر، الشروق أون لاين** نشر يوم2014/5/5 ، تصفح يوم 2020/4/7
http://jawahir.echoroukonline.com/articles/410.html/
2 - **عبد الوهاب بوكروح**،(2012)الجزائر في المرتبة 25 عالميا في مجال تمثيل النساء بالبرلمان، **الشروق أون لاين** نشر يوم 2012/05/13 تصفح يوم 2020/4/15
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/129211.html
3 - حسام الدين إسلام،(2021)، برلمان الجزائر.. تمثيل النساء يتراجع والمتهم قانون الانتخاب (تقرير)،الاناضول، 2021/6/25 تصفح يوم 2021/11/20.
https://urlz.fr/hkkR